LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ورقـــة بحثيـة

حـــــراك إقليمـــــي نشـــــط

ماذا يعني للأزمة الليبية ومعضلة تشكيل الحكومة الموحدة؟

10 فبـــرايـــر 2024
www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

حراك إقليمي نشط..

ماذا يعني للأزمة الليبية ومعضلة تشكيل الحكومة الموحدة؟

ورقة بحثيــة

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

10 فبراير 2024

فهرس المحتويات

أولاً: الحراك الإقليمي 6

ثانياً: قراءة تحليلية في الحراك الإقليمي 11

الخلاصة 15

مقدمة

شهدت الفترة الأخيرة حراكاً إقليمياً نشطاً على المستوى الدبلوماسي، العامل المشترك فيها هو ليبيا. فما هي التداعيات التي يمكن أن يرتبها هذا الحراك على أزمتها السياسية الداخلية، بالأخص ما يتعلق بمعضلة تشكيل الحكومة الجديدة الموحدة والمؤقتة المنوط بها الإشراف على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؟

أولاً: الحراك الإقليمي

برز هذا الحراك الإقليمي من خلال عدد من من التطورات، يمكن تناولها كالتالي:

1. جهود باتيلي ومشاوراته مع المسؤولين المحليين والأجانب

أولاً على المستوى المحلي، التقى المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي" بعدد من المسؤولين الليبيين، بهدف بحث مستجدات وتطورات الأوضاع السياسية في ليبيا، والوقوف على التحضيرات لعقد الاجتماع الخماسي المرتقب الذي يضم الأطراف الليبية الرئيسية، ودعم جهود المصالحة الوطنية، والدفع قدماً بالعملية السياسية للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة، عبر تمهيد الطريق نحو مسار ديمقراطي يتوافق عليه الجميع.

في هذا الإطار، التقى باتيلي برئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 23 يناير 2024، بمقر المجلس بطرابلس. وفي 25 يناير، التقى برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة". وفي 28 يناير، التقى مع محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، بمقر المصرف في طرابلس. وفي 29 يناير، التقى مع رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله". وفي 30 يناير، التقى مع رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، بمقر مجلس النواب في مدينة بنغازي. وفي 31 يناير، التقى مع رئيس المفوضية العليا للانتخابات "عماد السايح".

ثانياً على مستوى اللقاءات مع المسؤولين الأجانب، أجرى المبعوث الأممي عدد من اللقاءات تناولت تطورات الأوضاع السياسية في ليبيا، وجددت الدعوة للقادة الليبيين للقبول بمبادرة باتيلي والانضمام لعملية الحوار لإنهاء الأزمة السياسية، وبحثت مشاركة جميع الشركاء

الإقليميين والدوليين بشكل إيجابي في العملية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية من شأنها أن تمهد الطريق لإجراء الانتخابات، والحاجة الملحة إلى دعم قوي وموحد من قبل المجتمع الدولي لكسر الجمود السياسي في البلاد.

في هذا الإطار، أجرى باتيلي، في 16 يناير، سلسلة لقاءات مع سفراء فرنسا وألمانيا ومصر وهولندا وتونس. وفي 25 يناير، التقى باتيلي السفير البريطاني "مارتن لونغدن". وفي 27 يناير، التقى مع السفير الإيطالي لدى ليبيا "جيانلوكا ألبريني".

2. جهود المبعوث الأمريكي الخاص في الأزمة الليبية

تنشط الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة في الأزمة السياسية الليبية على المستوى الدبلوماسي، حيث أجرى المبعوث الأمريكي الخاص "ريتشارد نورلاند" والقائم بأعمال سفارتها لدى ليبيا "جريمي برنت"، عدد من اللقاءات مع المسؤولين الليبيين، بهدف مناقشة مبادرة المبعوث الأممي بشأن دعوته للطاولة الخماسية لإحداث توافق سياسي، ومسألة تشكيل حكومة جديدة موحدة، والدفع بالعملية السياسية في ليبيا، وصولاً لمرحلة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة.

في هذا الإطار، التقى نورلاند في 23 يناير، مع رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، بمقر مجلس النواب. وفي نفس اليوم، التقى مع "خليفة حفتر" القائد العام لقوات الشرق الليبي، في مكتبه ببنغازي. وفي 24 يناير، قام نورلاند بعد من اللقاءات: مع السفير المصري لدى ليبيا "تامر مصطفى"، ورئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، ورئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، والمبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة".

3. نائب وزير دفاع روسيا يبحث مع حفتر تعزيز التعاون العسكري

بحث نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكوروف"، في بنغازي، في 28 يناير 2024، مع قائد قوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها. وهذا اللقاء هو الرابع بين حفتر ويفكوروف منذ أغسطس الماضي.

وكان آخر لقاء لقاء بينهما في بنغازي في 3 ديسمبر الماضي. وقد سبق هذا اللقاء، لقاء آخر جمع وفد أميركي برئاسة المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند" وخليفة حفتر، في 23 يناير، في مقر الأخير العسكري في بنغازي، وسط اتهامات أميركية لحفتر بصلته بالنشاط الروسي الجديد الساعي لتعزيز وجودها العسكري في ليبيا. خاصةً وأن هذه اللقاءات تأتي متزامنةً مع استعدادات روسية لتشكيل مجموعة قتالية جديدة بديلة للفاغنر، تحت مسمى "الفيلق الإفريقي"، قوامها 20 ألف جندي تتلقى تعليماتها مباشرة من وزارة الدفاع في موسكو، للقيام بعمليات في 5 دول أفريقية: بوركينا فاسو وليبيا ومالي وأفريقيا الوسطى والنيجر.

وفي ذات السياق، قالت صحيفة التايمز البريطانية، إن إيطاليا قلقة من خطط روسيا لبناء قاعدة نووية في ليبيا على الجناح الجنوبي لأوروبا. وأضافت الصحيفة أن موسكو ستضع غواصات نووية في ميناء بحري شرقي ليبيا وتعمل على إنشائه، مما يعزز نفوذها بشكل كبير في البحر المتوسط مقابل دول الناتو.

واستندت الصحيفة على نقاشات بين حفتر ويونس بك يفكوروف الذي زار ليبيا 4 مرات، حول افتتاح قاعدة بحرية روسية في طبرق، مع إعطاء الأولوية للغواصات في الميناء قبل السفن السطحية. وأضافت الصحيفة أن الموانئ الأخرى التي قد تستخدمها روسيا كقاعدة بحرية هي سرت ورأس لانوف، مستبعدةً وفق خبراء، قاعدة عسكرية في طبرق لقربها من مصر، وهو ما يثير قلقها وعدم رضاها، وفق الصحيفة.

وعن علاقة حفتر بالفاغنر، تقول الصحيفة إن وجود ما بين 800 إلى 900 جندي روسي الآن شرق ليبيا لمساعدته في إدارة نظام الدفاع الجوي، يزيد من تعزيز العلاقات مع موسكو، خاصةً بعد توليها قيادة عناصر فاغنر تحت جناح وزارة الدفاع، بعد وفاة مؤسسها "يفغيني بريغوجين".

4. زيارة وزير الخارجية الجزائري لطرابلس

وصل وزير الخارجية الجزائري "أحمد عطاف"، إلى طرابلس، في 3 فبراير 2024، وكان في استقباله المكلف بتسيير مهام وزارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور". وانتقل عطاف بعدها مباشرةً للمجلس الرئاسي للقاء رئيس المجلس "محمد المنفي"،

الذي قام بتسليمه رسالة خطية من الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون". تناول اللقاء تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، وتأثيرها على دول الجوار. كما تم التأكيد خلال اللقاء على أهمية توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، وضرورة توطيدها بما يخدم مصالح البلدين واستقرار المنطقة وجوارها الإقليمي.

وجاءت هذه الزيارة مباشرةً بعد زيارة عطاف إلى تونس، بصفته مبعوثاً خاصاً، ومحملاً برسالة خطية موجهة إلى الرئيس التونسي من قبل نظيره الجزائري. ورغم أن البيان الصحفي للرئاسة التونسية أكد أن الزيارة جاءت للتأكيد على عمق علاقات الشراكة القائمة بين البلدين في كل المجالات، إلا أن المراقبين يرون أنها جاءت لتنقل هواجس حقيقية تتعلق بالمنطقة، من خلال ما تم الحديث عنه من دور إماراتي إقليمي يؤثر على الأمن القومي الجزائري.

فالجزائر تتهم الإمارات بأنها لها دور سلبي كبير ومؤثر في دول الساحل والصحراء، وخصوصاً دولة مالي. فالنفود الإماراتي أصبح يشكل طوق مزعج للدولة الجزائرية من جهة مالي وجنوب ليبيا وتونس والنيجر التي لم تعد بعيدة عن الوقوع في دائر النفوذ الإماراتي. كما أن زيارة عطاف الأخيرة لليبيا جاءت أيضاً بعد أيام من إعلان دولة مالي رسمياً انسحابها من اتفاقية الجزائر لعام 2015.

5. زيارة عقيلة صالح للدوحة

توجه رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" إلى العاصمة القطرية الدوحة، في 5 فبراير 2024، في ثاني زيارة له لبحث الأوضاع الراهنة، بدعوة رسمية من رئيس مجلس الشورى القطري. وخلال الزيارة، بحث عقيلة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" علاقات التعاون بين البلدين.

من جانبه، أكد رئيس الوزراء القطري موقف بلاده الداعم لوحدة ليبيا واستقرارها وتحقيق تطلعات شعبها نحو الاستقرار والتنمية. وكان عقيلة قد زار الدوحة في سبتمبر من العام 2022، بحث فيها مع أمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" آخر المستجدات في ليبيا، إلى جانب بحث تنمية التعاون وتعزيزه بين البلدين.

وتأتي زيارة عقيلة صالح لقطر ضمن جولاته الخارجية لبحث تشكيل حكومة موحدة جديدة، في أعقاب زيارة قام بها إلى تركيا لنفس الغرض، حيث يسعى لحشد الدعم الإقليمي والدولي لهذا الغرض.

6. هاكان يصل طرابلس وأردوغان في زيارة مرتقبة لمصر

وصل وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان"، في 7 فبراير 2024، إلى العاصمة طرابلس، في أول زيارة له لليبيا بعد توليه حقيبة الخارجية ببلاده. وكان في استقباله وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء "عادل جمعة"، والسفير التركي لدى ليبيا "كنعان يلماز".

والتقى وزير الخارجية التركي خلال زيارته، رئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية ورئيس المجلس الأعلى للدولة. وقد تضمنت هذه اللقاءات التباحث حول ملف الانتخابات وما يرتبط بها من ملفات أخرى، فضلاً عن بحث مسار التعاون بين البلدين على كل المستويات. وفي سياق متصل، صرح هاكان فيدان بأن أنقرة قررت إعادة افتتاح قنصليتها في مدينة بنغازي شرق ليبيا قريبا. جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقده، في 6 فبراير، مع نظيره المالطي إيان بورغ في العاصمة فاليتا.

وفي سياق آخر، كرت وكالة "بلومبيرغ"، نقلاً عن مسؤولين أتراك مطلعين، أن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" سيزور مصر، في 14 فبراير المقبل، في مسعى لاستعادة العلاقات المتوترة منذ أكثر من 10 سنوات. وستكون هذه الزيارة الأولى للرئيس التركي إلى مصر منذ ما قبل الإطاحة بالرئيس الراحل "محمد مرسي" عام 2013. ومن المتوقع أن تتناول الزيارة عدة ملفات رئيسية، أهمها تعزيز العلاقات الثنائية على كل المستويات، وبحث التعاون في شرق المتوسط، والملف الليبي، والحرب في غزة.

وفي سياق متصل، أكد وزير الخارجية التركي أن بلاده وافقت على تسليم طائرات مسيّرة إلى مصر، بعد عودة العلاقات بين البلدين. وقال فيدان، في 4 فبراير، في مقابلة تلفزيونية: "تطبيع علاقاتنا مهم بالنسبة لمصر لكي تكون لديها تقنيات معينة، لدينا اتفاق لتزويد مصر بطائرات مسيرة وتقنيات أخرى".

ثانياً: قراءة تحليلية في الحراك الإقليمي

في إطار التطورات الإقليمية السابقة، والتي تعبر عن حالة حراك إقليمي نشط يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالأزمة الليبية، بالأخص معضلة تشكيل الحكومة الموحدة وإجراء الانتخابات، يمكن الخروج بعدد الملاحظات كالتالي:

- إن الجهود المكثفة التي يقوم بها باتيلي في مشاوراته مع الفرقاء الليبيين لن تؤتي أكلها بدون الضغط على داعميهم الإقليميين والدوليين؛ لذلك دائما ما يرفق باتيلي لقاءاته مع الفرقاء الليبيين بلقاءات أخرى مع سفراء الدول الفاعلة في الأزمة الليبية. ويبدو أن كل الأطراف ستُضطر في النهاية للتنازل عن اشتراطاتها لتحضر اجتماع باتيلي المرتقب "الطاولة الخماسية".

  لكن الإشكالية الأهم هي أن الجدالات الحاصلة قبل الاجتماع لا تنبأ بأن الأطراف الليبية لديها استعداد للتنازل من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية، في ظل استفادتهم من استمرار الانقسام السياسي، الذي يضمن لهم الحفاظ على مكتسباتهم الشخصية، السياسية والمادية، وبالتالي أي تفكيك لحالة الجمود السياسي الليبي تعتبره هذه الأطراف تهديد لمصالحهم الخاصة.
- يمكن قراء الحضور الأمريكي الكثيف سياسياً في الأزمة الليبية نتيجة تحول ليبيا لركيزة أساسية في استراتيجية الانتشار الروسي في القارة الأفريقية في الفترة الأخيرة، سواء مع اللقاءات المتكررة بين حفتر والعسكريين الروس، أو بعد استعداد روسيا لإنشاء الفيلق الأفريقي، والذي سيتخذ من ليبيا مركزاً لقواته، كما يتردد. وهو ما دفع الولايات المتحدة مؤخراً لتكثيف مساعيها الدبلوماسية لتشكيل حكومة مؤقتة وموحدة، كمقدمة لحل الأزمة الليبية بشكل ينهي المرحلة الانتقالية، عبر إشراف هذه الحكومة على العملية الانتخابية.

  في محاولة منها لضمان وصول أطراف حليفة لها لسدة الحكم، تستطيع الاستعانة بهم في احتواء النفوذ الروسي المتصاعد في ليبيا، وعرقلة أي اتفاقيات تعاون عسكرية استراتيجية بين حفتر وبوتين. وبالتزامن مع المسار السياسي، تكثف الولايات المتحدة من لقاءاتها مع حفتر، لمحاولة ثنيه عن توثيق تحالفه مع الروس، عبر تقديم وعود له بتوحيد الجيش بشكل

يضمن مصالحه وقيادته له. وهكذا تحاول الولايات المتحدة احتواء النفوذ الروسي المتصاعد في ليبيا، سياسياً وعسكرياً. لكن النفوذ الأمريكي في ليبيا ليس متجذراً بشكل عميق لأسباب تاريخية، على عكس النفوذ الروسي، وهو عامل معطل لنجاح وفاعلية جهودها ولقدرتها على إجبار الفرقاء الليبيين للتنازل من أجل حلول وسط ينهي الأزمة، في ظل تعدد النفوذ الدولي والإقليمي المنافس في ليبيا، وبالتالي تعدد للمصالح المتضاربة، بشكل يعقد من حل الأزمة.

- بينما تأتي زيارة وزير الخارجية الجزائري كرد فعل على التطورات الإقليمية المتعلقة بدول الساحل والصحراء، وهواجسها من تمدد النفوذ الإماراتي في عمقها الاستراتيجي، بالأخص مالي وجنوب ليبيا، فإن هناك بعداً آخراً لهذه الزيارة، وهو التباحث حول العملية السياسية في ليبيا، بالأخص مساعي تشكيل حكومة جديدة. والجزائر من الدول الداعمة لحكومة الدبيبة، وبالتالي أي مساعي لتشكيل حكومة بديلة لا يمكن للجزائر أن تتركها تمر دون تدخل منها بأي شكل. وللمفارقة أن الإمارات أيضا من الدول الداعمة وبقوة لحكومة الدبيبة، في ظل المصالح المشتركة بينهما، بعد إعطاء الدبيبة لها العديد من مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية والطاقة والموانئ.
- لا تنفصل زيارة عقيلة صالح لقطر عن مساعي تشكيل حكومة جديدة، إذ أنه الداعم الليبي الرئيسي والأكبر لهذه المساعي، خاصةً وأن الحكومة المكلفة من برلمانه غير معترف بها دوليا، وتفتقد لأي صلاحيات خارجية، فضلاً عن عدم قدرتها على الإشراف على أي انتخابات. إذ أن حكومة الدبيبة المخول لها القيام بذلك، ولهذا السبب يعطل عقيلة صالح أي تقدم في عملية إجراء الانتخابات قبل تغيير الحكومة. وأهمية الزيارة أن قطر كما الجزائر والإمارات داعمة لحكومة الدبيبة، وبالتالي يسعى عقيلة لمحاولة ثني الأطراف الإقليمية عن دعمها للدبيبة، مستغلاً الموقف الأمريكي الداعم لخيار الحكومة الجديدة.
- أن تأتي زيارة وزير الخارجية التركي لطرابلس بعد زيارة نظيره الجزائري، وكذلك بعد زيارة عقيلة صالح للدوحة، يعني أن هذا الحراك النشط والتزامن ينبأ عن حدث مهم جدا، قد يكون مرتبطاً بالتباحث حول مصير حكومة الدبيبة، سواء بتعديل حكومي أو حكومة جديدة كاملة.

فتركيا تعد الداعم الإقليمي الأكبر للدبيبة. ولا يمكن فصل هذه التطورات عن مسار العلاقات التركية مع المنطقة الشرقية، إذ أنه في الوقت الذي يتركز فيه حلفاء تركيا فضلاً عن مصالحها في المنطقة الغربية، سواء الاقتصادية عبر استثماراتها ومشاريعها أو العسكرية عبر قواعدها العسكرية هناك، فإن استراتيجيتها منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، تعتمد على إحداث توازن بين الشرق والغرب. وهو ما ظهرت مؤشراتها مؤخراً من خلال إعلان هاكان فيدان فتح قنصلية تركية في بنغازي، بالإضافة للعديد من مشاريع إعادة الإعمار التي حصلت عليها تركيا في المنطقة الشرقية، وأيضا زيارة عقيلة صالح لتركيا في الشهر الماضي. تكمن أهمية الشرق الليبي لتركيا في أن الحدود البحرية المشتركة التي وقعت تركيا مع حكومة الوفاق اتفاقاً لترسيمها تقع في الشرق، وبالتالي أي محاولة عملية لتفعيل الاتفاق يتطلب علاقات جيدة مع سلطات هذه المنطقة.

- **تعد زيارة أردوغان المرتقبة لمصر ذات أهمية حيوية بالنسبة لتركيا، لأن ملف غاز شرق المتوسط وترسيم الحدود بين البلدين سيكون بنداً رئيسياً على جدول أعمال الزيارة. وهو الملف الذي يرتبط بليبيا، سواء مباشرةً من خلال ارتباط ترسيم الحدود بين القاهرة و أنقرة بطرابلس من الناحية الفنية، أو غير مباشر من خلال انعكاس هذا الملف على الأزمة الليبية؛ من خلال احتمالية التأثير على تموضعهما وموقفهما في الملف الليبي، وبالأخص الموقف من حكومة الدبيبة.**

فبينما تدعم تركيا حكومة الدبيبة، فإن مصر داعم أساسي لتشكيل حكومة موحدة جديدة، وهو نفس موقف حليفها عقيلة صالح. ولا يُستبعد أن يكون إعلان هاكان عن بيع طائرات مسيرة لمصر أحد الأوراق، بجانب ملف غاز شرق المتوسط وترسيم الحدود البحرية، الذي سيتم استخدامها في تغيير موقف البلدين في الأزمة الليبية، للوصول لحل

وسط، يضع حداً للملف الليبي من أن يكون سبباً في توتر علاقاتهما أو تعطيل خطط تعاونهما البيني، بالأخص اقتصادياً. على سبيل المثال، قد تُستخدم الأوراق المتاحة بين البلدين في التوصل لحل وسط في مسألة تشكيل الحكومة، من خلال تعديل حكومي يثمر عن حكومة موحدة تحت قيادة الدبيبة.

في هذا السياق، تشهد الأوساط السياسية في ليبيا نقاشات و اتصالات كثيفة حول مبادرة مصرية تركية تتلخص في توحيد حكومتي البلاد ودمجهما معاً لإنهاء الانقسام الحاصل بين حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس، والحكومة المكلفة من مجلس النواب في بنغازي.

وفيما أكدت المصادر، وهي مصادر حكومية من طرابلس وبنغازي، قبول مسؤولي حكومتي البلاد بالمبادرة المصرية التركية، إلا أن المشاورات لا تزال جارية حول الكيفية التي يمكن تطبيق المبادرة بها، خاصة شكل محاصصة الحقائب الوزارية السيادية بين الحكومتين، وتحديدا حقائب وزارات المالية والخارجية والدفاع والتخطيط.

المصادر أشارت إلى أن المشاورات أصبحت أكثر وضوحاً بعد زيارة وفد مصري رفيع المستوى إلى طرابلس وبنغازي يومي 28 و29 من يناير الماضي، تم خلالها تداول معالم المبادرة المصرية التركية بشأن توحيد الحكومتين، وعقبها زار محمد المنفي القاهرة الخميس الماضي، وتسلم تفاصيل المبادرة من الجانب المصري.

وتتوافق معلومات المصادر في أن القاهرة وبمباركة تركية تقترح أن يتولى المجلس الرئاسي الدور الأساسي للإشراف على تنفيذ مبادرة توحيد الحكومتين ومنحها الصبغة الرسمية، وأن يجري التوحيد في شكل تعديل وزاري لحكومة الوحدة الوطنية ليستند في شرعيته إلى اتفاق جنيف الموقع بين الأطراف الليبية في فبراير 2021، والذي أنتج السلطة التنفيذية الحالية المؤلفة من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية. وفيما لم تبرز معلومات بشأن موقف عقيلة صالح حيال المبادرة، إلا أنها تحظى بمباركة من جانب خليفة حفتر، الذي لا يزال يمتلك طريقا للتواصل مع حكومة الدبيبة من خلال مستشاري الطرفين، خاصة صدام نجل

حفتر وإبراهيم الدبيبة ابن عم الدبيبة اللذين كان لهما دور كبير في التوافق على تعيين "فرحات بن قدارة" الشخصية المقربة من حفتر، رئيساً للمؤسسة الوطنية للنفط بطرابلس التي تعد من المناصب السيادية الحساسة في الدولة.

وفي الجانب التركي، أكدت مصادر حكومية من طرابلس أن المبادرة كانت الموضوع الرئيسي في زيارة وزير الخارجية التركي إلى طرابلس، الذي حث على ضرورة التجاوب مع المبادرة واتفاق الجانب التركي في تفاصيلها مع الجانب المصري. وقد حملت التصريحات التي أدلى بها فيدان قبل زيارته لطرابلس ما يعكس المساعي التركية المصرية لتوحيد السلطة في ليبيا، حيث ركز حديث فيدان على عدم رغبة بلاده في استمرار الانقسام الحاصل في ليبيا، قائلا: "لا نريد للانقسام الحالي بين الشرق والغرب أن يصبح دائمًا، نعتقد أن هذا الانقسام يجب أن يحل بطريقة سلمية من خلال الحواروبمو افقة الأطراف كافة".

الخلاصة

تشهد المنطقة حراكا إقليمياً نشطاً، يسعى من خلاله الفاعلون الإقليميون والدوليون في الأزمة الليبية لتثبيت أو إعادة تموضعهم حسب استراتيجيتهم وما تقتضيه مصالحهم في ليبيا. وبينما يعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية هو الملف الأبرز الذي يتم طرحه في المشاورات بين هؤلاء الفاعلين والمسؤولين الليبيين والمبعوث الأممي، فإن هناك معضلة تسبق العملية الانتخابية وهي مسألة تشكيل حكومة جديدة وموحدة بشكل مؤقت تشرف على الانتخابات، ويبدو أن هذا الحراك الإقليمي يحمل معه مؤشرات على قرب حل هذه المسألة.

وتنقسم المواقف المحلية والخارجية بين داعم لحكومة الدبيبة واستمرارها ومعارض لها مؤيداً تشكيل حكومة جديدة مؤقتة. ويبدو أن هذا الملف كان حاضراً في معظم الحراك الداخلي والإقليمي سواء في: مشاورات باتيلي، جهود نورلاند، زيارة وزير الخارجية الجزائري لطرابلس، زيارة عقيلة صالح لقطر، زيارة وزير الخارجية التركي لطرابلس، وأخيراً زيارة أردوغان المرتقبة لمصر.

ويتمتع عبد الحميد الدبيبة بموقع قوة نتيجة للدعم الإقليمي والدولي له، حيث تدعمه فرنسا وإيطاليا وتركيا وقطر والجزائر والإمارات. هذا الدعم يجعل الدبيبة صامداً حتى الآن في مواجهة الدول الداعية لتشكيل حكومة جديدة موحدة، وهي مصر وروسيا والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا. وبينما تدعم الأولى والثاني هذا الخيار دعماً لموقف حلفائهم في المنطقة الشرقية، فإن الولايات المتحدة ومعها ألمانيا وبريطانيا تدعم هذا الخيار، في محاولة منها لتسهيل وإسراع العملية الانتخابية، بشكل يضمن لها وصول سلطة حليفة تحتوي من خلالها النفوذ الروسي المتصاعد في ليبيا، قبل أن يتحول لمستويات استراتيجية عميقة، تجعل معها من الصعب أي محاولة لاحتوائها أو إنهائها.

وأمام هذه المواقف المتعارضة، يبدو سيناريو تشكيل حكومة موحدة جديدة غير مرجح لصالح ترجيح سيناريو تعديل جزئي في حكومة الوحدة الوطنية، عبر دمج حكومة الشرق المكلفة من البرلمان معها، تحت قيادة عبد الحميد الدبيبة، خاصة بعد دعم هذا الخيار من قبل قوتين إقليميتين فاعلتين في الأزمة الليبية، هما مصر وتركيا. لكن الإشكالية التي ستواجه هذا المسار هي الخلافات المحتملة حول الوزارات السيادية.

فعلى سبيل المثال، لن يقبل حفتر بأن تذهب وزارة الدفاع للمنطقة الغربية، وعلى الأرجح أنها ستكون من نصيب المنطقة الشرقية في مقابل ذهاب وزارة الداخلية للمنطقة الغربية، فضلا عن الصراع على وزارتي المالية والخارجية. وبعد ذلك ستبرز إشكالية أخرى وهي مدى صلاحية وزير الدفاع، هل سيكون له سلطة على كل التشكيلات العسكرية في ليبيا في الشرق والغرب، أم أنه سيكون مجرد منصب شكلي، باعتبار أنها حكومة مؤقتة مهمتها الأساسية الإشراف على الانتخابات؟ كل هذه الإشكاليات لا يستبعد أن تعطل أيضا سيناريو التعديل الحكومي والدمج بشكل قد يضمن استمرار الدبيبة بالتشكيل الحكومي الحالي ومن ثم استمرار الانقسام السياسي والحكومي فترة أطول.

ولذلك، فإن حلحلة هذه الإشكاليات وغيرها ستكون حاضرة في معظم المشاورات واللقاءات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في الأزمة الليبية في الفترة المقبلة، وبالأخص لقاء الرئيسين المصري والتركي المقبل، والذي قد يمثل تطور حاسم في معضلة الحكومة الموحدة، خاصةً مع إدراك كل الفاعلين أن معضلة الحكومة هي عقبة رئيسية أمام إجراء الانتخابات، بجانب أزمة القوانين الانتخابية.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info